

## أوروبا

### ٢٦ - الحالة في قبرص

لا غنى عنه لتحقيق الأهداف التي حددها المجلس، وموصيا بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وعملا بالقرار ١٠٣٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص، بما في ذلك تقييم كامل لجهوده من أجل التوصل إلى تسوية للحالة في قبرص<sup>(٢)</sup>. وأفاد الأمين العام في تقريره بأنه اجتمع شخصيا مع زعيمَي الطائفتين في حزيران/يونيه ١٩٩٦ وأعرب لهما عن قلقه لأن المفاوضات ظلت متوقفة تماما لفترة زمنية طويلة. وأكد الزعيم القبرصي اليوناني التزامه بالتوصل إلى تسوية يجري التفاوض بشأنها عن طريق إجراء محادثات مباشرة بين الزعيمين. بيد أنه أكد أنه لتفادي اجتماع آخر غير مثمر سوف يكون من الضروري التأكد من ضمان وجود أرضية مشتركة كافية بين الجانبين قبل بدء المحادثات المباشرة. وأكد زعيم الطائفة القبرصية التركية من جديد استعداده للمشاركة في عملية التفاوض في إطار تحقيق شراكة قائمة على المساواة، تعامل فيها الطائفتان القبرصية اليونانية والقبرصية التركية على قدم المساواة في جميع المجالات. وشدد الأمين العام مرة أخرى على أهمية إقامة أساس في أقرب وقت ممكن لاستئناف المحادثات المباشرة بين الزعيمين، ولهذا الغرض، دعا الجانبين إلى التعاون مع ما يبذله ممثلوه من جهود. وذكر أيضا أن قرار الاتحاد الأوروبي أن

المقرر المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٧٥): القرار ١٠٦٢ (١٩٩٦)

في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدم الأمين العام إلى المجلس تقرير عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، يتناول التطورات التي حدثت في الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص<sup>(١)</sup>. وأفاد الأمين العام في تقريره بأن القوة ظلت خلال الستة أشهر الماضية تضطلع بمهامها في قبرص بفعالية، وظلت الحالة العامة في الجزيرة هادئة. بيد أنه أعرب عن قلقه البالغ إزاء الكم المفرط من القوات العسكرية والأسلحة الموجودة في قبرص وإزاء المعدل الذي يجري به زيادة هذه القوات والأسلحة. وعلاوة على ذلك، لا تزال القوات المتنازعة غير مبالية بندايات مجلس الأمن المتكررة لتنفيذ التدابير المحددة الرامية إلى الحد من مخاطر المجاهدة على طول خطوط وقف إطلاق النار. وشدد الأمين العام على دور الاتصالات بين الطائفتين في تيسير التوصل إلى تسوية شاملة. وقال إنه من الواضح أن تشجيع التسامح والثقة والمصالحة بين الطائفتين عن طريق زيادة الاتصالات وتحسين الاتصال يمثل جانبا أساسيا في عملية السلام. وحث الطائفتين، ولا سيما السلطات القبرصية التركية، على إزالة جميع العقبات التي تعترض تلك الاتصالات ومنعها، مستنتجا من ذلك أن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا يزال أمرا

(٢) S/1996/467.

(١) S/1996/411 و Add.1 و Corr.1.

وإذ يأسف لعدم إحراز أي تقدم في تنفيذ تدابير لخطر استخدام الذخيرة الحية أو الأسلحة، عدا الأسلحة الشخصية، على امتداد خطوط وقف إطلاق النار، وكذلك لخطر إطلاق نيران الأسلحة على مرأى أو مسمع من المنطقة العازلة، أو فيما يتعلق بتمديد اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩،

وإذ يعرب عن القلق إزاء القيود المعروضة على حرية حركة القوة في الجزء الشمالي من الجزيرة، على النحو المبين في الفقرة ٢٧ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦؛

٢ - يرحب بتعيين السيد هان سونغ - جو ممثلاً خاصاً جديداً للأمين العام لقبرص، ويدعو الطرفين إلى التعاون التام معه في جهوده الرامية إلى تسهيل التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص؛

٣ - يعرب عن استيائه للحادث المأساوي الذي أسفر عن إصابة جندي قبرصي يوناني من جنود الحرس الوطني بإصابة قاتلة داخل المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وكذلك لتعمد الجنود القبارصة الأتراك عرقلة أفراد القوة عن محاولتهم مساعدة ذلك الجندي والتحقيق في الحادث، على النحو المثبت في تقرير الأمين العام المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦؛

٤ - يعرب عن القلق البالغ إزاء استمرار تحديث القوات العسكرية في جمهورية قبرص والارتقاء بمستواها، وإزاء مستويات التعزيزات المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة، وانعدام التقدم صوب إجراء تخفيض كبير في عدد الجنود الأجانب في جمهورية قبرص، ويحث مرة أخرى جميع المعنيين على الالتزام بهذا التخفيض وتخفيض نفقات الدفاع في جمهورية قبرص للعمل على إعادة الثقة بين الطرفين، وليكون ذلك خطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية، على النحو الوارد في مجموعة الأفكار، ويؤكد على أهمية إخلاء جمهورية قبرص من السلاح والقوات في خاتمة المطاف كهدف في إطار تسوية شاملة، ويدعو الأمين العام إلى مواصلة تعزيز الجهود في هذا الاتجاه؛

٥ - يعرب عن القلق البالغ أيضاً إزاء الممارسات العسكرية التي شهدتها المنطقة مؤخراً، بما في ذلك عمليات التحليق في المجال الجوي لقبرص من جانب طائرات عسكرية ثابتة الأجنحة، مما زاد من حدة التوتر؛

٦ - يدعو السلطات العسكرية من كلا الجانبين إلى ما يلي:

(أ) احترام سلامة المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة، وكفالة عدم وقوع حوادث أخرى على امتداد المنطقة العازلة، ومنع

تبدأ المفاوضات المتعلقة بانضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي هو تطور جديد هام ينبغي أن ييسر التوصل إلى تسوية. واحتتم تقريره مؤكداً أن المجتمع الدولي يجب أن يبني على هذه التطورات ويعطي قوة دفع جديدة لعملية المفاوضات.

وفي الجلسة ٣٦٧٥، المعقودة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (مصر) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(٣)</sup>.

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٦٢ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يرحب أيضاً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص،

وإذ يرحب أيضاً بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ عن مهمته للمساعي الحميدة في قبرص،

وإذ يحيط علماً بالتوصية الواردة في تقريره المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦ بأن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت، بالنظر إلى الظروف السائدة في الجزيرة، على أن من الضروري الإبقاء على القوة في قبرص إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦،

وإذ يؤكد من جديد قراراته السابقة ذات الصلة بشأن قبرص، ولا سيما القرارات ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، و ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ١٠٣٢ (١٩٩٥) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه لعدم إحراز أي تقدم نحو إيجاد حل سياسي نهائي، وإذ يتفق مع تقييم الأمين العام بأن المفاوضات قد وصلت إلى طريق مسدود منذ أمد طويل جداً،

(٣) S/1996/477.

١١ - يؤكد دعمه لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام وأهمية تضافر الجهود في التعاون مع الأمين العام في سبيل تحقيق تسوية شاملة عامة؛

١٢ - يبحث زعماء الطائفتين على الاستجابة فوراً لدعوة الأمين العام إياهما إلى التعاون معه ومع البلدان الكثيرة التي تساند مهمته للمساعي الحميدة الرامية إلى الخروج من الطريق المسدود وإيجاد أرضية مشتركة يمكن استئناف المفاوضات المباشرة على أساسها؛

١٣ - يقرر بأن قرار الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق ببدء مفاوضات الانضمام مع قبرص تطور جديد هام ينبغي أن يسهل تحقيق تسوية شاملة؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٥ - يقرر مواصلة إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

**المقرر المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦  
(الجلسة ٣٧٢٨): القرار ١٠٩٢ (١٩٩٦)**

في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص يتناول التطورات التي حدثت في الفترة من ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٦، إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص<sup>(٤)</sup>. وأفاد الأمين العام في تقريره بأن الحالة في قبرص تدهورت في الأشهر الستة الأخيرة، بحيث وقعت حوادث عنف على طول خطوط وقف إطلاق النار إلى مدى لم يُشاهد من قبل منذ عام ١٩٧٤. وزاد التوتر توقعاً لمظاهرة رمزية بالدراجات البخارية ينظمها القبارصة اليونانيون، تبدأ في برلين وتنتهي في كيرينيا، وكان هذا يعني أن المتظاهرين يعتزمون عبور المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة وكذلك خط وقف إطلاق النار للقوات التركية. وقال الأمين العام إن القوة بذلت كل ما في وسعها لمنع المتظاهرين من دخول المنطقة العازلة، غير أن السيطرة على

الأعمال العدائية، بما فيها إطلاق النيران على القوة، ومنح القوة كامل حرية الحركة، والتعاون التام مع القوة؛

(ب) الدخول فوراً في مناقشات مع القوة، وفقاً للفقرة ٣ من القرار ٨٣٩ (١٩٩٣) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وبغية اتخاذ تدابير متبادلة لحظر استخدام الذخيرة الحية أو الأسلحة، عدا الأسلحة الشخصية، على امتداد خطوط وقف إطلاق النار، وكذلك لحظر إطلاق نيران الأسلحة على مرأى أو مسمع من المنطقة العازلة؛

(ج) تطهير جميع حقول الألغام ومناطق الشراك الخداعية داخل المنطقة العازلة دون مزيد من الإبطاء على نحو ما طلبت القوة؛

(د) وقف بناء المنشآت العسكرية في المناطق الملاصقة للمنطقة العازلة؛

(هـ) الدخول فوراً في مناقشات مكثفة مع القوة بغية تمديد اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩ ليشمل جميع أنحاء المنطقة العازلة حيث لا تفصل بين الطرفين إلا مسافة قريبة جداً، وذلك على أساس المقترحات الجديدة المقدمة من قائد القوة في حزيران/يونيه ١٩٩٦؛

٧ - يرحب بالتدابير التي اتخذها الطرفان استجابة لعملية استعراض الشؤون الإنسانية التي أجرتها القوة، وبأسف لأن الجانب القبرصي التركي لم يستجب تماماً للتوصيات التي قدمتها القوة، ويدعو الجانب القبرصي التركي إلى الاحترام التام للحريات الأساسية للقبارصة اليونانيين والأقليات المقيمة في الجزء الشمالي من الجزيرة، فضلاً عن تكثيف جهوده من أجل تحسين ظروفهم المعيشية اليومية، ويدعو حكومة قبرص إلى مواصلة جهودها الرامية إلى القضاء على أي تمييز ضد القبارصة الأتراك ممن يعيشون في الجزء الجنوبي من الجزيرة؛

٨ - يرحب باستمرار الجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية من أجل تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين، وبأسف للعراقيل التي وضعت أمام إقامة مثل هذه الاتصالات، ويحث بقوة كل من يهمهم الأمر، ولا سيما القيادة القبرصية التركية، على إزالة ودرء جميع العقبات التي تعترض مثل هذه الاتصالات؛

٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقي هيكل وقوام القوة قيد الاستعراض بغية احتمال إعادة تشكيلها، وأن يتقدم بأي ملاحظات جديدة قد تعن له في هذا الصدد؛

١٠ - يكرر التأكيد على أن الوضع الراهن غير مقبول ويدعو الطرفين، إلى أن يثبتا بشكل ملموس التزامهما بالتوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛

(٤) S/1996/10/6 و Add.1.

منتصف أيلول/سبتمبر، فقد خيم عليها تصاعد التوتر بين الجانبين في أعقاب أحداث آب/أغسطس ومن ثم ركزت مناقشاته مع زعمي الطائفتين على سبل تخفيف حدة التوتر. ووجد الممثل الخاص، في أثناء زيارته الثالثة، أن الفجوة القائمة بين موقفي الجانبين لم تتناقص وأن كلا من الزعيمين لا يزال يظهر شكوكاً كبيرة إزاء النوايا الحقيقية للزعيم الأخير، وهذا يجعل من الصعب التفاوض بشأن احتمالات المحادثات المباشرة. وقال الأمين العام إن الحالة الراهنة تتيح لكنتا الطائفتين وللمنطقة فرصة وإشارة تحذير في آن واحد. ويجب على الزعيمين إدراك خطورة اللحظة وانهاز هذه الفرصة للموافقة على التفاوض على تسوية شاملة على أساس تنازلات متبادلة.

وفي الجلسة ٣٧٢٨، المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (إيطاليا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(٦)</sup>.

وبعد ذلك طرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٩٢ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص،

وإذ يرحب أيضاً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عن مهمته للمساعد الحميدة في قبرص،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت، بالنظر إلى الظروف السائدة في الجزيرة، على أن من الضروري الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

السكان المدنيين تتولى المسؤولية الخالصة عنها السلطات المحلية، التي يُفضل أن تكون هي القادرة على القيام بهذه المهمة. وشدد على أن هناك حاجة عاجلة الآن بالنسبة للزعماء على كلا الجانبين لبذل جهد جدي لعكس الاتجاه السلبي للأشهر الأخيرة وبناء الثقة وحسن النية بين الطائفتين. وتتضمن مقترحات القوة لتحقيق تلك الغاية الاتفاق المبكر بشأن مجموعة التدابير المتبادلة لخفض التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار، والقيام، بدون مزيد من التأخير، بتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للقبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة، وإزالة أي عوائق أمام حركة الأشخاص وزيادة الاتصالات والمواصلات بين الجانبين. وقال الأمين العام إنه يعتقد، وفي ظل الظروف السائدة أن استمرار وجود القوة في الجزيرة لا يزال أمراً لا غنى عنه. ولذلك أوصى بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وعملاً بالقرار ١٠٦٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن مهمة المساعي الحميدة التي قام بها في قبرص<sup>(٥)</sup>. وأفاد الأمين العام في تقريره بأنه بذلت خلال الأشهر الستة الماضية جهود مكثفة للخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه الوضع في قبرص، وهيئة الأحوال المناسبة لاستئناف المفاوضات المباشرة بين زعمي طائفتي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وعقد ممثله الخاص اجتماعين مطولين مع كل من الزعيمين القبرصيين، في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٦، ووجد أن الشقة لا تزال واسعة فيما يبدو بين موقفي الزعيمين بشأن عدد من القضايا. أما الزيارة الثانية التي قام بها ممثله الخاص للمنطقة في

(٦) S/1996/1062

(٥) S/1996/1055

(أ) توسيع نطاق اتفاق إخلاء المواقع من الأفراد لعام ١٩٨٩ ليشمل المناطق الأخرى التي ما زال الجانبان فيها على مقربة شديدة من بعضهما؛ (ب) حظر الأسلحة المحشوة بالذخيرة على طول خطوط وقف إطلاق النار؛ (ج) اعتماد مدونة لقواعد السلوك، على أساس مفهوم استخدام الحد الأدنى من القوة والرد المتناسب، تتبعها القوات على كلا الجانبين على طول خطوط وقف إطلاق النار، ويعرب عن خيبة أمله لعدم إحراز أي تقدم نحو تنفيذ هذه التدابير لغاية الآن؛

٦ - يطلب إلى السلطات العسكرية على كلا الجانبين:

(أ) تطهير جميع حقول الألغام ومناطق الشراك الخداعية داخل المنطقة العازلة دون مزيد من التأخير على نحو ما طلبت القوة؛  
(ب) وقف بناء المنشآت العسكرية في المناطق الملاصقة للمنطقة العازلة؛  
(ج) الامتناع عن إجراء أي مناورات عسكرية على طول المنطقة العازلة؛

٧ - يكرر الإعراب عن شديد القلق إزاء مستويات التعزيز المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص وإزاء معدل توسيع نطاقها والارتفاع بمستواها وتحديثها، بما في ذلك إدخال الأسلحة المتطورة، فضلا عن انعدام التقدم صوب إجراء تخفيض ملموس في عدد الجنود الأجانب في جمهورية قبرص، مما يهدد بزيادة حدة التوتر سواء في الجزيرة أو في المنطقة ويعقد الجهود التي تبذل من أجل التفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سلمية كلية؛

٨ - يطلب مرة أخرى إلى جميع المعنيين الالتزام بتخفيض الإنفاق الدفاعي وتخفيض عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية، على النحو الوارد في مجموعة الأفكار. ويؤكد على أهمية تجريد جمهورية قبرص من السلاح في خاتمة المطاف، كهدف في إطار تسوية شاملة كلية، ويطلب إلى الأمين العام مواصلة تعزيز الجهود في هذا الاتجاه؛

٩ - يعرب عن قلقه المستمر إزاء العمليات العسكرية في المنطقة، بما في عمليات التحليق في المجال الجوي لقبرص من جانب طائرات عسكرية ثابتة الأجنحة، مما زاد بصورة ملحوظة من حدة التوتر السياسي في الجزيرة وأدى إلى تقويض الجهود المبذولة نحو تحقيق تسوية؛

١٠ - يكرر التأكيد على أن الوضع الراهن غير مقبول ويؤكد دعمه لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام وأهمية تضافر الجهود في العمل مع الأمين العام في سبيل تحقيق تسوية شاملة كلية؛

وإذ يؤكد من جديد قراراته السابقة ذات الصلة بشأن قبرص، ولا سيما القرارات ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، و ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ١٠٦٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦،

وإذ يساوره شديد القلق إزاء تدهور الحالة في قبرص وازدياد حدة التوتر بين الطائفتين في الجزيرة وتساعد أعمال العنف، على طول خطوط وقف إطلاق النار خلال فترة الأشهر الستة الأخيرة، إلى مستوى لم تشهده منذ عام ١٩٧٤، كما هو مبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ يساوره القلق إزاء زيادة استخدام العنف، أو التهديد باستخدامه ضد أفراد القوة،

وإذ يلاحظ بدء المباحثات غير المباشرة، عن طريق قائد القوة، بين السلطات العسكرية لكلا الجانبين بشأن التدابير الرامية إلى تخفيض حدة التوترات العسكرية،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه من أن المفاوضات بشأن إيجاد حل سياسي نهائي قد وصلت إلى طريق مسدود منذ أمد طويل جداً،  
١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

٢ - يعرب عن استيائه من حوادث العنف التي وقعت في ١١ و ١٤ آب/أغسطس و ٨ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ التي أسفرت عن حالات وفاة فمجموعة ثلاثة من المدنيين القبارصة اليونانيين وأحد أفراد قوات الأمن القبرصي التركي فضلا عن إصابة عدد من المدنيين ومن أفراد القوة، وبصفة خاصة استخدام الجانب التركي/القبرصي التركي القوة بلا مبرر وبلا تناسب، إضافة إلى الدور السلبي عموماً الذي قامت به الشرطة القبرصية ردا على المظاهرات المدنية؛

٣ - يذكّر كلا الجانبين بالتزامهما بمنع العنف الموجه ضد أفراد القوة، ولا سيما استخدام الأسلحة النارية مما يحول دون قيام القوة بالمسؤوليات المنوّه بها ويطلبهما بكفالة حرية حركة القوة تماماً والتعاون معها تعاوناً كاملاً؛

٤ - يؤكد ضرورة المحافظة على القانون والنظام ويطالب، في هذا الصدد، بأن يقوم الطرفان كلاهما بمنع عمليات التعدي غير المأذون بها على المنطقة العازلة والرد بصورة فورية ومسؤولة على أي مظاهرات تنتهك حرمة المنطقة العازلة وأي مظاهرات تقع بالقرب من المنطقة العازلة يمكن أن تفضي إلى زيادة حدة التوتر؛

٥ - يطلب إلى الطرفين أن يقبلا كمجموعة، دون أي تأخير أو شروط مسبقة، التدابير المتبادلة التي اقترحتها القوة، وهي:

المقرر ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (الجلسة  
٣٧٩٤): القرار ١١١٧ (١٩٩٧)

في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص يصف التطورات التي حدثت في الفترة من ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص<sup>(٧)</sup>. وقال الأمين العام في تقريره إن عدد الحوادث الخطيرة قد انخفض بالمقارنة بالفترة السابقة، بيد أن التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار ظل أعلى مما كان في الماضي. وعلاوة على ذلك، لم يحدث تغيير في الكم المفرط من القوات العسكرية والأسلحة الموجودة في قبرص. ولم تقبل السلطات العسكرية مجموعة التدابير المتبادلة التي اقترحتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وحث الأمين العام الجانبين على إعادة النظر في موقفيهما والتوصل إلى اتفاق على مجموعة التدابير تلك دون مزيد من التأخير. وحثهما أيضاً على تيسير وتشجيع الاتصالات المباشرة بين الطائفتين. وذكر الأمين العام أنه ما زال يعتقد أن وجود قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجزيرة لا يزال أمراً لا غنى عنه للمحافظة على وقف إطلاق النار بين الجانبين، وأوصى كذلك بأن يمدد المجلس ولاية القوة لفترة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

وبرسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(٨)</sup>، أخبر الأمين العام المجلس أنه قد كتب لزعمي الطائفتين القبرصيتين يدعوها لحضور جلسة مفاوضات وجها لوجه بشأن تسوية شاملة لمسألة قبرص

(٧) S/1997/437 و Corr.1 و Add.1.

(٨) S/1997/480.

١١ - يرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، والعاملون من أجل دعم تلك الجهود، بغية تمهيد السبيل لمفاوضات مباشرة مفتوحة في النصف الأول من عام ١٩٩٧ بين زعماء الطائفتين القبرصيتين، لكفالة التوصل إلى تسوية كلية؛

١٢ - يطلب إلى الطرفين التعاون مع الممثل الخاص تحقيقاً لهذا الغرض، فضلاً عن التعاون معه في سياق الأعمال التحضيرية المكثفة التي سيضطلع بها في الشهور الأولى من عام ١٩٩٧ بهدف توضيح العناصر الرئيسية في التسوية الكلية؛

١٣ - يؤكد أن نجاح هذه العملية سيتطلب بناء ثقة متبادلة حقيقية على كلا الجانبين وتجنب الأعمال التي تزيد من حدة التوتر ويطلب إلى زعماء الطائفتين تهيئة مناخ للمصالحة والثقة؛

١٤ - يعيد تأكيد موقفه الذي مفاده أن أي تسوية لمسألة قبرص يجب أن تستند إلى وجود دولة قبرصية ذات سيادة وشخصية دولية وجنسية وحيدة مع حماية استقلالها وسلامة أراضيها، وتتألف من طائفتين متساويتين من الناحية السياسية على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتكون في صورة اتحاد يتألف من طائفتين ومنطقتين، كما يجب أن تستبعد هذه التسوية قيام اتحاد كلي أو جزئي مع أي بلد آخر أو حدوث أي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال؛

١٥ - يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها القوة من أجل تنفيذ ولايتها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والمارونيين الذين يعيشون في الجزء الجنوبي منها، ويعرب عن الأسف لعدم إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ التوصيات المترتبة على استعراض الشؤون الإنسانية الذي أجرته القوة في عام ١٩٩٥؛

١٦ - يرحب باستمرار الجهود المبذولة من جانب الأمم المتحدة وغيرها في المجتمع الدولي لتشجيع تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين، وبأسف للعراقيل التي وضعت أمام إقامة مثل هذه الاتصالات، ويحث بقوة كل من يهتمهم الأمر، ولا سيما قيادة الطائفة القبرصية التركية، على إزالة جميع العقبات التي تعترض مثل هذه الاتصالات؛

١٧ - يؤكد من جديد أن قرار الاتحاد الأوروبي المتعلق ببدء مفاوضات الانضمام مع قبرص تطور جديد وهام ينبغي أن يسهل تحقيق تسوية كلية؛

١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي هيكل القوة وقوامها قيد الاستعراض بغية النظر في إمكانية إعادة تشكيلها، وأن يتقدم بأية ملاحظات جديدة قد تعن له في هذا الصدد؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

٢٠ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

١٩٦٤، و ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ١٠٩٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦،

وإذ يلاحظ مع القلق أن حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار لا تزال مرتفعة على الرغم من انخفاض عدد الحوادث الخطيرة طوال الأشهر الستة الأخيرة،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه من أن المفاوضات بشأن إيجاد حل سياسي نهائي قد وصلت إلى طريق مسدود منذ أمد طويل جدا،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧؛

٢ - يذكر كلا الجانبين بالتزامهما بمنع العنف الموجه ضد أفراد القوة، والتعاون تعاوناً كاملاً مع القوة وكفالة حريتها التامة في الحركة؛

٣ - يؤكد أهمية موافقة الجانبين على التدابير المتبادلة الرامية إلى تخفيض حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار التي اقترحتها القوة وفقاً لما ورد في قراره ١٠٩٢ (١٩٩٦)، وبأسف بالغ الأسف لعدم قبول أي من الجانبين حتى الآن بهذه التدابير كمجموعة شاملة، على الرغم من الجهود التي بذلتها القوة، ويكرر طلبه إلى الجانبين أن يفعلوا ذلك دون مزيد من التأخير ودون شروط مسبقة؛

٤ - يطلب إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين أن تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يزيد حدة التوتر، وبخاصة بالقرب من المنطقة العازلة؛

٥ - يكرر الإعراب عن شديد القلق إزاء استمرار مستويات التعزيز المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص وإزاء معدل توسع نطاقها ورفع مستوياتها وتحديثها، بما في ذلك إدخال الأسلحة المتطورة، فضلاً عن انعدام التقدم صوب إجراء تخفيض ملموس في عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، مما يهدد بزيادة حدة التوتر سواء في الجزيرة أو في المنطقة ويعقد الجهود التي تبذل من أجل التفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛

٦ - يطلب مرة أخرى إلى جميع المعنيين الالتزام بتخفيض الإنفاق الدفاعي وتخفيض عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية، على النحو الوارد في مجموعة الأفكار. ويؤكد على أهمية تجريد جمهورية قبرص من السلاح في خاتمة المطاف، كهدف في إطار تسوية شاملة كلية، ويطلب إلى الأمين العام تعزيز الجهود في هذا الاتجاه؛

٧ - يكرر التأكيد على أن الوضع القائم غير مقبول ويؤكد دعمه لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام وأهمية

تُعقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٧. وقال إنه يتصور أن تلي تلك الجلسة جلسة أخرى في آب/أغسطس وجلسة ثالثة إذا اقتضت الضرورة ذلك. وذكر الأمين العام أن عدداً من الحكومات قام، وكذلك قامت رئاسة الاتحاد الأوروبي، بتعيين مبعوثين وممثلين خاصين لدعم الجهود المبذولة في إطار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام. ويعتبر الدعم النشط والثابت والتام من جميع المعنيين ولا سيما من مجلس الأمن، لا غنى عنه لكفالة نجاح الجهود الحالية. وطلب الأمين العام من المجلس أن يبحث الطرفين على الشروع في عملية المفاوضات المباشرة وعلى التعاون التام مع جهود مستشاره الخاص.

وفي الجلسة ٣٧٩٤، المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير ورسالة الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (الاتحاد الروسي) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(٩)</sup>.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١١٧ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:  
إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧،

وإذ يرحب أيضاً بالرسالة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام بشأن مهمته للمساعي الحميدة في قبرص،

وإذ يشير إلى أن حكومة قبرص قد وافقت على أنه بالنظر إلى الظروف السائدة في الجزيرة، من الضروري الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧،  
وإذ يؤكد من جديد قراراته السابقة ذات الصلة بشأن قبرص ولا سيما قراراته ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/مارس

- ١٤ - يؤكد من جديد أن قرار الاتحاد الأوروبي المتعلق  
ببدء مفاوضات الانضمام مع قبرص هو تطور هام ينبغي أن يسهل  
تحقيق تسوية كلية؛
- ١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يقيس هيكل القوة  
وقوامها قيد الاستعراض بغية النظر في إمكانية إعادة تشكيلها، وأن  
يتقدم بأي ملاحظات جديدة قد تعن له في هذا الصدد؛
- ١٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٠ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٩٧ تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٧ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره.

### المقرر المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٤٦): القرار ١١٤٦ (١٩٩٧)

في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، قدم الأمين  
العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص  
يتناول التطورات التي حدثت منذ ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٧  
ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم  
المتحدة لحفظ السلام في قبرص<sup>(١٠)</sup>. وقال الأمين العام في  
تقريره إن الحالة في قبرص كانت أهدأ بيد أنها ظلت تتسم  
بالتوتر وبازدياد عدد القيود على حركة القوة. وعلاوة على  
ذلك، هناك شعور متزايد بالإحباط لدى كلتا الطائفتين  
نتيجة لاستمرار عدم إحراز تقدم في سبيل التوصل إلى تسوية  
شاملة بالاقتران مع زيادة البيانات الطنانية المعادية وقال إنه  
حث أيضاً السلطات العسكرية لكلا الجانبين على أن تكون  
أكثر استجابة لما تمليه قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في  
قبرص من ملاحظات وما تقدمه من احتجاجات فيما يتعلق  
بمسؤوليات تلك السلطات على امتداد خطوط وقف إطلاق  
النار. وذكر أيضاً أنه رغم نداءات المجلس المتكررة، استمر  
توسيع نطاق القوات المسلحة والأسلحة في قبرص، ولم يجر  
حتى الآن تنفيذ مجموعة التدابير المتبادلة التي اقترحتها القوة.  
وأعرب عن اعتقاده بأن استمرار وجود القوة في الجزيرة أمر

تضافر الجهود في العمل مع الأمين العام في سبيل تحقيق تسوية شاملة  
كلية؛

- ٨ - يرحب بقرار الأمين العام ببدء عملية مستدامة  
للمفاوضات المباشرة بين زعماء الطائفتين القبرصيتين بهدف كفالة  
التوصل إلى هذه التسوية؛
- ٩ - يطلب إلى هؤلاء الزعماء أن يلتزموا بعملية  
المفاوضات هذه بما في ذلك المشاركة في الدورة الأولى لهذه  
المفاوضات التي ستعقد في الفترة ٩-١٣ تموز/يوليه ١٩٩٧، وبحثهم  
على التعاون بنشاط وبشكل بناء مع الأمين العام ومستشاره الخاص  
بشأن قبرص، السيد دييغو كوردوفيس، في هذا الصدد ويؤكد ضرورة  
أن يقدم جميع المعنيين دعمهم الكامل لكي تسفر هذه العملية  
عن نتائج؛

١٠ - يطلب كذلك إلى الطرفين تهيئة مناخ للمصالح  
والثقة المتبادلة الحقيقية لدى الجانبين، وتفادي أية إجراءات قد تؤدي  
إلى زيادة حدة التوتر؛

١١ - يعيد تأكيد موقفه الذي مفاده أن أي تسوية لمسألة  
قبرص يجب أن تستند إلى وجود دولة قبرصية ذات سيادة وشخصية  
دولية وحيدة وحنسية وحيدة، مع حماية استقلالها وسلامة أراضيها،  
وتألف من طائفتين متساويتين من الناحية السياسية على النحو الوارد  
في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتكون في صورة اتحاد يتألف من  
طائفتين ومنطقتين، كما يجب أن تستبعد هذه التسوية قيام اتحاد كلي  
أو جزئي مع أي بلد آخر أو حدوث أي شكل من أشكال التجزئة  
أو الانفصال؛

١٢ - يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة  
لحفظ السلام في قبرص من أجل تنفيذ ولايتها الإنسانية فيما يتعلق  
بالقبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة.  
والقبارصة الأتراك الذي يعيشون في الجزء الجنوبي منها. ويعرب عن  
الأسف لعدم إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ المفاوضات المترتبة على  
استعراض الشؤون الإنسانية الذي أجرته القوة في عام ١٩٩٥؛

١٣ - يرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها  
من المعنيين لتشجيع تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين من أجل بناء  
الثقة والاحترام المتبادل بين الطائفتين، ويحث على مواصلة هذه  
الجهود، ويتوّه بالتعاون الأخير من جانب جميع المعنيين من الجانبين في  
هذا الصدد، ويشجعهم بشدة على اتخاذ خطوات أخرى لتسهيل هذه  
الأنشطة التي تجمع بين الطائفتين، وعلى كفالة الاضطلاع بها في ظل  
ظروف تسودها السلامة والأمن؛

(١٠) S/1997/962 و Add.1.



إن مجلس الأمن،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في  
قبرص المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧،

وإذ يرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن بعثة المساعي  
الحميدة التي يضطلع بها في قبرص المؤرخ ١٢ كانون الأول/  
ديسمبر ١٩٩٧،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص وافقت على أنه، نظرا  
للظروف السائدة في الجزيرة، يتعين الإبقاء على قوة الأمم المتحدة  
لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧،

وإذ يؤكد من جديد جميع قراراته السابقة ذات الصلة بشأن  
قبرص، ولا سيما قراراته ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ ٤ آذار/  
مارس ١٩٦٤، و ٣٦٧ (١٩٧٥) المؤرخ ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥،  
و ٩٣٩ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ١١١٧  
(١٩٩٧) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧،

وإذ يلاحظ مع القلق أن التوتر لا يزال قائما بدرجة عالية  
على طول خطوط وقف إطلاق النار على الرغم من استمرار انخفاض  
عدد الحوادث الخطيرة في الأشهر الستة الأخيرة، وأن القيود المفروضة  
على حرية حركة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص قد  
ازدادت،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه لأنه لم يتم حتى الآن إحراز  
تقدم في المفاوضات بشأن إيجاد حل سياسي شامل، رغم الجهود التي  
بذلت في جولاتي المفاوضات المباشرة، المعقودتين في تموز/يوليه  
وآب/أغسطس ١٩٩٧ بين زعماء الطائفتين بناء على مبادرة  
الأمين العام،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام  
في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨؛

٢ - يذكّر كلا الجانبين بالتزامهما بمنع العنف الموجه  
ضد أفراد القوة، وبالتعاون تعاوننا كاملا مع القوة وكفالة حريتها  
التامة في الحركة؛

٣ - يؤكد أهمية الموافقة المبكرة على التدابير المتبادلة  
الرامية إلى تخفيض حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار  
التي اقترحتها القوة وعدلتها فيما بعد، ويلاحظ أنه لم يقبل حتى الآن  
بهذه التدابير كمجموعة شاملة إلا جانب واحد، ويدعو كلا الجانبين  
إلى الموافقة المبكرة على هذه المجموعة الشاملة وتنفيذها على وجه  
السرعة، ويشجع القوة على مواصلة جهودها لتحقيق هذه الغاية؛

٤ - يطلب إلى زعماء الطائفتين أن يواصلوا المناقشات  
بشأن المسائل الأمنية التي بدأت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛

لا غنى عنه وأوصى، لذلك، بأن يمدد المجلس ولاية القوة  
لفترة ستة أشهر أخرى لغاية ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، وعملا  
بالقرار ١١١٧ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا  
عن مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها في قبرص<sup>(١١)</sup>. وأبلغ  
في تقريره المجلس بأن الجولة الأولى من المحادثات بين زعميي  
الطائفتين القبرصيتين عُقدت في نيويورك وناقش فيها  
الزعيमान مشروع بيان يرمي إلى بدء عملية المفاوضات  
ويحدد مبادئ التسوية والطرائق الخاصة بالمفاوضات المقبلة.  
وعُقدت الجولة الثانية من المحادثات في سويسرا، وأعلن فيها  
الزعيم القبرصي التركي أنه، بانتظار توضيح بعض البيانات  
الواردة في وثيقة نشرها الاتحاد الأوروبي معنونة "جدول  
أعمال سنة ٢٠٠٠"، لن يستطيع اعتماد أي تفاهات  
أو اتفاقات رسمية. وبذلك انتهت المحادثات دونما نتيجة. وفي  
تلك الظروف، رأى الأمين العام أن عقد جولة ثالثة من  
المحادثات لن يكون مجديا.

وفي الجلسة ٣٨٤٦، المعقودة في ٢٣ كانون  
الأول/ديسمبر ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل  
إليه في مشاورات المجلس السابق، أدرج المجلس تقرير  
الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال،  
وجه الرئيس (كوستاريكا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص  
مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس  
السابقة<sup>(١٢)</sup>. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت  
واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٤٦ (١٩٩٧)،  
وفي ما يلي نصه:

(١١) S/1997/973.

(١٢) S/1997/997.

٥ - يطلب أيضا إلى السلطات العسكرية لكلا الجانبين أن تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يزيد حدة التوتر، وبخاصة بالقرب من المنطقة العازلة؛

٦ - يكرر الإعراب عن شديد القلق إزاء استمرار مستويات التعزيز المفرطة والمتزايدة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص وإزاء معدل توسيع نطاقها ورفع مستوياتها وتحديثها، مما في ذلك إدخال الأسلحة المتطورة، فضلا عن عدم إحراز تقدم صوب إجراء تخفيض ملموس في عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، مما يهدد بزيادة حدة التوتر في الجزيرة وفي المنطقة على السواء، ويعقد الجهود التي تبذل من أجل التفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛

٧ - يطلب أيضا إلى جميع المعنيين الالتزام بتخفيض الإنفاق الدفاعي وتخفيض عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية، وعلى النحو الوارد في مجموعة الأفكار. ويؤكد على أهمية تجريد جمهورية قبرص من السلاح في نهاية المطاف، كهدف في إطار تسوية شاملة كلية، ويشجع الأمين العام على مواصلة تعزيز الجهود المبذولة في هذا الاتجاه؛

٨ - يكرر التأكيد على أن الوضع القائم غير مقبول ويؤكد تأييده لبعثة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، وأهمية تضافر الجهود في العمل مع الأمين العام في سبيل تحقيق تسوية شاملة كلية؛

٩ - يعرب عن تأييده الكامل لاعتزام الأمين العام استئناف عملية المفاوضات المفتوحة في آذار/مارس ١٩٩٨، التي كان قد بدأها الأمين العام في تموز/يوليه ١٩٩٧ بهدف التوصل إلى تسوية شاملة؛

١٠ - يطلب إلى زعماء الطائفتين أن يلتزموا بعملية المفاوضات هذه، وأن يتعاونوا بنشاط وبشكل بناء مع الأمين العام ومستشاره الخاص، ويحث جميع الدول على تقديم دعمها الكامل لهذه الجهود؛

١١ - يطلب كذلك، في هذا الصدد، إلى جميع الأطراف المعنية تهيئة مناخ للمصالحة والثقة المتبادلة الحقيقية لدى الجانبين، وتجنب أية إجراءات قد تؤدي إلى زيادة حدة التوتر، بما في ذلك تجنب زيادة توسيع نطاق القوات العسكرية والأسلحة؛

١٢ - يعيد تأكيد موقفه الذي مؤداه أن أي تسوية لمسألة قبرص يجب أن تستند إلى وجود دولة قبرصية وحيدة من حيث السيادة والشخصية الدولية والجنسية، مع حماية استقلالها وسلامة أراضيها، وتتألف من طائفتين متساويتين من الناحية السياسية على

١٣ - يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل تنفيذ ولايتها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة، والقبارصة الأتراك الذي يعيشون في الجزء الجنوبي منها، ويرحب أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المترتبة على استعراض الشؤون الإنسانية الذي أجرته القوة في عام ١٩٩٥ على النحو الوارد في تقرير الأمين العام؛

١٤ - يرحب أيضا بالاتفاق الذي توصل إليه زعماء الطائفتين في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن مسألة المفقودين في قبرص؛

١٥ - يرحب كذلك بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من المعنيين لتشجيع تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين من أجل بناء التعاون والثقة والاحترام المتبادل بين الطائفتين، وبثني على زيادة هذه الأنشطة التي جمعت بين الطائفتين في الأشهر الستة الأخيرة، وبنوه بالتعاون الأخير من جانب جميع المعنيين من الجانبين في هذا الصدد، ويشجعهم بقوة على اتخاذ خطوات أخرى لتسهيل هذه الأنشطة التي تجمع بين الطائفتين، وعلى كفالة الاضطلاع بها في ظل ظروف تسودها السلامة والأمن؛

١٦ - يسلم بأن قرار الاتحاد الأوروبي المتعلق ببدء مفاوضات الانضمام مع قبرص هو تطور هام؛

١٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨  
(الجلسة ٣٨٩٨): القراران ١١٧٨ (١٩٩٨) و ١١٧٩ (١٩٩٨)

برسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(١٣)</sup> أبلغ الأمين العام المجلس بأن مستشاره الخاص قد زار نيقوسيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٨ للتشاور مع زعمي الطائفتين القبرصيتين

ولم يُحرز أي تقدم أيضا فيما يتعلق بمجموعة التدابير المتبادلة. وأعرب عن أسفه لاتخاذ السلطات القبرصية التركية قرارا بتعليق جميع الأنشطة المشتركة بين الطائفتين في الجزيرة، وحث الجانبين كليهما، ولا سيما قيادة القبارصة الأتراك، على السماح باستئناف تلك اللقاءات. ولذا، فقد خلص إلى أن وجود قوة الأمم المتحدة في قبرص في الجزيرة أمر لا غنى عنه وأوصى بتمديد وجودها لفترة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وعملا بالقرار ١١٤٦ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا آخر عن مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها في قبرص<sup>(١٦)</sup>. وأبلغ الأمين العام في تقريره المجلس بأنه في أثناء الزيارة التي قام بها مستشاره الخاص للجزيرة في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٨، كرر رئيس قبرص الإعراب عن استعداده لاستئناف المحادثات المباشرة على أساس قرارات المجلس ذات الصلة. ودعا زعيم الطائفة القبرصية التركية، من الناحية الأخرى، إلى اتباع نهج جديد يقوم على "الاعتراف بوجود دولتين ديمقائيتين تعملان بشكل تام في الجزيرة". غير أن الأمين العام أعرب عن أسفه لأنه لم يتسن استئناف المفاوضات، على الرغم من كل الجهود المبذولة. وأعرب عن أمله في أن يمتنع جميع الأطراف المعنية عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى زيادة التوتر، وطالب تلك الأطراف بالتعاون مع جهود الأمم المتحدة لاستئناف المحادثات المباشرة.

وفي الجلسة ٣٨٩٨، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس

بشأن استئناف عملية المفاوضات. وقال إن الزعيمين كليهما شددتا على أهميتهما ما زال يوقنان أنه لا بد من تحقيق الحل السلمي لمشكلة قبرص من خلال الأمم المتحدة، إلا أنهما اختلفتا بشدة حول البارامترات التي لا بد أن تحكم هذه العملية. ونتيجة لذلك لم يتسن العثور على أساس مشترك لاستئناف المفاوضات.

وبرسالة مؤرخة ١٩ أيار/مايو ١٩٩٨<sup>(١٤)</sup> أفاد رئيس مجلس الأمن الأمين العام بأن أعضاء مجلس الأمن أحاطوا علما برسالته وأهم يؤكدون مجددا دعمهم القوي لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها في قبرص.

وفي ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، يتناول التطورات التي حدثت في الفترة من ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص<sup>(١٥)</sup>. وقال الأمين العام في تقريره إن الحالة على طول خطوط وقف إطلاق النار ظلت هادئة، رغم حدوث انتهاكات طفيفة وظل الجانبان مختلفين بشأن رسم خطوط وقف إطلاق النار الخاصة بكل منهما في عدد من المناطق الواقعة داخل منطقة الأمم المتحدة العازلة، مما شكل في كثير من الحالات تحديا لسلطة القوة التابعة للأمم المتحدة، واستمرا في عدم الاكتراث باحتجاجات القوة على الانتهاكات الأشد خطرا للوضع العسكري الراهن. بمواصلة إقامة المنشآت العسكرية على طول خطوط وقف إطلاق النار وبالقرب منها. وقال إن أيا من الجانبين لم يكتسب للنداءات المتكررة التي أطلقها مجلس الأمن للحد من الإنفاق العسكري وتخفيض عدد القوات العسكرية الأجنبية،

(١٤) S/1998/411.

(١٥) S/1998/488 و Add.I.

(١٦) S/1998/518.

٦ - **يطلب** إلى جميع الجهات المعنية الالتزام بتخفيض الإنفاق الدفاعي وتخفيض عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، وكخطوة أولى نحو انسحاب القوات غير القبرصية، على النحو الوارد في مجموعة الأفكار، ويؤكد على أهمية تجريد جمهورية قبرص من السلاح في نهاية المطاف كهدف في إطار تسوية كلية شاملة، ويشجع الأمين العام على مواصلة تعزيز الجهود المبذولة في هذا الاتجاه؛

٧ - **يطلب** إلى زعماء الطائفتين استئناف المحادثات التي بدأت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بشأن القضايا الأمنية؛

٨ - **يوجب** بالجهود المستمرة التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل تنفيذ ولايتها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة، والقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي منها، كما يرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الناجمة عن استعراض الشؤون الإنسانية الذي أجرته القوة في عام ١٩٩٥، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام؛

٩ - **يوجب أيضا** بتعيين العضو الثالث الجديد للجنة المعنية بالأشخاص المفقودين، ويطلب تنفيذ الاتفاق المتعلق بالأشخاص المفقودين المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، دونما إبطاء؛

١٠ - **يكرر الإعراب** عن تأييده لجهود الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية لتشجيع تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين من أجل بناء التعاون والثقة والاحترام المتبادل بينهما، وبأسف لقيام الزعامة القبرصية التركية بوقف هذا النشاط، ويحث كلا الجانبين، ولا سيما الجانب القبرصي التركي، على تسهيل وضع ترتيبات تتم في إطارها الاتصالات بين الطائفتين بلا توقف ودون شكليات؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - **يقدر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وبعد ذلك طرح مشروع القرار الثاني<sup>(١٨)</sup> للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٧٩ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

### إن مجلس الأمن،

إذ **يوجب** بتقرير الأمين العام عن مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها في قبرص المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨،

(البرتغال) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرارين كانا قد أعدا في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(١٧)</sup>. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار الأول للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٧٨ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

### إن مجلس الأمن،

إذ **يوجب** بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨،

وإذ **يلاحظ** أن حكومة قبرص قد وافقت على أنه بالنظر إلى الظروف السائدة في الجزيرة، من الضروري الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، وإذ **يؤكد** من جديد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص،

وإذ **يلاحظ مع القلق** استمرار التوترات على طول خطوط وقف إطلاق النار والقيود المفروضة على حرية حركة القوة،

١ - **يقدر** تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛

٢ - **يذكر** كلا الجانبين بالتزاماته بمنع أي عمل من أعمال العنف الموجه ضد أفراد القوة، وبالتعاون على نحو كامل مع القوة، وكفالة حريتها التامة في الحركة؛

٣ - **يطلب** إلى السلطات العسكرية في كلا الجانبين أن تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يزيد حدة التوتر، وبخاصة بالقرب من المنطقة العازلة؛

٤ - **يؤكد** أهمية الاتفاق المبكر على التدابير المتبادلة الرامية إلى تخفيف حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار التي اقترحتها القوة وقامت بتعديلها فيما بعد، ويلاحظ أن جانبا واحدا هو الذي قبل حتى الآن بمجموعة هذه التدابير، ويدعو إلى التوصل إلى اتفاق مبكر على التدابير المتبادلة والتنفيذ السريع لها، ويشجع القوة على مواصلة جهودها من أجل تحقيق هذه الغاية؛

٥ - **يكرر الإعراب** عن بالغ قلقه إزاء استمرار المستويات المفرطة والمتزايدة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص وإزاء معدل توسيع نطاقها ورفع مستوياتها وتحديثها، بما في ذلك عن طريق إدخال الأسلحة المتطورة، فضلا عن عدم إحراز تقدم نحو إجراء أي تخفيض ملموس في عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، مما يهدد بزيادة التوترات سواء على الجزيرة أو في المنطقة ويعقد الجهود التي تبذل من أجل التفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛

وتفادي اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى زيادة حدة التوتر، بما في ذلك الزيادة الإضافية للقوات العسكرية والأسلحة؛  
٧ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛  
٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨  
(الجلسة ٣٩٥٩): القراران ١٢١٧ (١٩٩٨)  
و ١٢١٨ (١٩٩٨)

في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، يتناول التطورات التي حدثت خلال الفترة من ٩ حزيران/يونيه إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ ويستكمل سجل الأنشطة التي تضطلع بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص<sup>(١٩)</sup>. وقال الأمين العام في تقريره إنه لم يحدث أي تغيير فيما يتعلق بالحد من التوتر، وتزايد مستويات القوات العسكرية والأسلحة، ونزع السلاح، والمناقشة بشأن القضايا الأمنية. وعلاوة على ذلك، نتيجة لوقف السلطات القبرصية التركية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ الاتصالات بين الطائفتين، توقفت مشاركة الجانب القبرصي التركي في تلك الاجتماعات المشتركة بين الطائفتين. وذكر كذلك أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص واصلت الحفاظ على وقف إطلاق النار وذلك بالسيطرة على المنطقة العازلة وبالاستجابة السريعة لأية حوادث. وخلص إلى أن وجود القوة في الجزيرة لا يزال أمرا لا غنى عنه وأوصى، لذلك، بتمديد ولاية القوة لفترة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وبرسالة مؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن<sup>(٢٠)</sup>، قدم الأمين العام إفادة

(١٩) S/1998/1149 و Add.1.

(٢٠) S/1998/1166.

وإذ يؤكد من جديد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص،  
وإذ يطلب مرة أخرى إلى جميع الدول أن تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وإذ يطلب إليها، وإلى الأطراف المعنية، أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يضر بسيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعن القيام بأية محاولة لتقسيم الجزيرة أو دمجها في أي بلد آخر،

وإذ يكرر الإعجاب عن قلقه المتزايد لأنه لم يتم بعد إحراز تقدم في المفاوضات بشأن إيجاد حل سياسي شامل، رغم الجهود التي بذلها الأمين العام ومستشاره الخاص وغيرهما دعما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة،

١ - يؤكد من جديد أن الوضع القائم غير مقبول وأن المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى حل سياسي نهائي للمشكلة القبرصية لم تخرج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه منذ وقت طويل جدا؛

٢ - يؤكد من جديد موقفه المتمثل في أن التسوية القبرصية يجب أن تستند إلى إيجاد دولة لقبرص تتمتع بسيادة وحيدة وذات شخصية دولية وجنسية واحدة، مع صون استقلالها وسلامتها الإقليمية، على أن تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة على الصعيد السياسي، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وذلك في اتحاد ذي طائفتين وذوي منطقتين، على أن تستبعد هذه التسوية أي اتحاد كلي أو جزئي مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال؛

٣ - يؤكد تأييده الكامل لمهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام والجهود التي يبذلها مستشاره الخاص المعني بقبرص من أجل استئناف عملية مستمرة من المفاوضات المباشرة الرامية إلى إحراز تسوية شاملة تقوم على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويؤكد أيضا أهمية تضافر الجهود للعمل مع الأمين العام من أجل تحقيق تلك الغاية؛

٤ - يرحب باعترام الأمين العام مواصلة استكشاف الإمكانيات التي يمكن أن تؤدي إلى اكتساب عملية المفاوضات هذه زخما جديدا؛

٥ - يطلب مرة أخرى إلى زعماء الطائفتين، ولا سيما الطرف القبرصي التركي، أن يلتزموا بعملية المفاوضات هذه، وأن يتعاونوا بنشاط وبشكل بناء مع الأمين العام ومستشاره الخاص، وأن يستأنفوا الحوار المباشر دون مزيد من الإبطاء، ويحث جميع الدول على تقديم دعمها الكامل لهذه الجهود؛

٦ - يطلب كذلك، في هذا الصدد، إلى جميع الأطراف المعنية تهئية مناخ للمصالحة والثقة المتبادلة الحقيقية لدى الجانبين،

وإذ يرحب أيضا برسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن عن مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها في قبرص المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت على أنه بالنظر إلى الظروف السائدة في الجزيرة، من الضروري الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يؤكد من جديد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص،

وإذ يطلب مرة أخرى إلى جميع الدول أن تحترم سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وإذ يطلب إليها، وإلى الأطراف المعنية، أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يضر بسيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وعن القيام بأية محاولة لتقسيم الجزيرة أو دمجها في أي بلد آخر،

وإذ يلاحظ مع القلق استمرار القيود المفروضة على حرية حركة قوة حفظ السلام،

وإذ يلاحظ كذلك مع الارتياح أن الحالة على طول خطوط وقف إطلاق النار قد ظلت هادئة بصورة عامة، رغم حدوث العديد من الانتهاكات الطفيفة،

وإذ يؤكد ضرورة إحراز تقدم في التوصل إلى حل سياسي شامل،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

٢ - يذكر كلا الجانبين بالتزاماته بمنع أي عمل من أعمال العنف الموجه ضد أفراد القوة، وبالتعاون على نحو كامل مع القوة، وكفالة حريتها التامة في الحركة؛

٣ - يطلب إلى السلطات العسكرية في كلا الجانبين أن تمتنع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من حدة التوتر، وبخاصة بالقرب من المنطقة العازلة؛

٤ - يكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار المستويات المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص وإزاء معدل توسيع نطاقها ورفع مستواها وتحديثها، بما في ذلك عن طريق إدخال الأسلحة المتطورة، فضلا عن عدم إحراز تقدم نحو إجراء أي تخفيض ملموس في عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، مما يهدد بزيادة التوترات سواء على الجزيرة أو في المنطقة ويعقد الجهود التي تبذل من أجل التفاوض بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛

٥ - يطلب إلى جميع الجهات المعنية الالتزام بتخفيض الإنفاق الدفاعي وتخفيض عدد أفراد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، وكخطوة أولى نحو

عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص منذ أن اتخذ المجلس القرار ١١٧٩ (١٩٩٨). وذكر الأمين العام في تقريره أن نائبة ممتله الخاص بدأت "محدثات مكوكية" بهدف تخفيف حدة التوتر والعمل على إيجاد تسوية دائمة. وأعرب كلا الزعيمين عن تأييدهما للعملية ووعدا بالتعاون بطريقة بناءة ومرنة. وكانت المسائل التي تناولتها المناقشات تشمل عدة أمور منها الالتزام برفض استخدام القوة، والالتزام بتجنب مواصلة التوسع في القوات العسكرية؛ والموافقة على مجموعة التدابير التي وضعتها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص التي ترمي إلى تخفيف حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار، بما في ذلك إزالة الألغام. وعُقدت أيضا عدة اجتماعات ومشاورات مع ممثلي اليونان وتركيا. وحث الأمين العام الزعيمين على تهيئة مناخ المصالحة والثقة المتبادلة، وبصفة خاصة بتحاشي أية أعمال يمكن أن تزيد من التوتر، بما في ذلك مواصلة التوسع في القوات العسكرية والتسلح.

وفي الجلسة ٣٩٥٩، المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام ورسالته في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (البحرين) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرارين كانا قد أعدا في أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار الأول<sup>(٢١)</sup> للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢١٧ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

- ١٣ - يرحب بالجهود المبذولة لتحسين كفاءة القوة، بما في ذلك عن طريق إنشاء فرع الشؤون المدنية الجديد؛
- ١٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- ١٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار الثاني<sup>(٢٢)</sup> للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢١٨ (١٩٩٨)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يؤكد من جديد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص،  
وإذ يكرر الإعراب عن شديد قلقه لعدم إحراز تقدم نحو  
تسوية سياسية شاملة بشأن قبرص،

١ - يعرب عن تقديره للرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس  
الأمن من الأمين العام بشأن مهمة مساعيه الحميدة في قبرص، وبصورة  
خاصة بشأن عمل نائب ممثله الخاص، المؤرخة ١٤ كانون الأول/  
ديسمبر ١٩٩٨؛

٢ - يؤيد مبادرة الأمين العام المعلنة في ٣٠ أيلول/  
سبتمبر ١٩٩٨ في إطار مهمة مساعيه الحميدة الرامية إلى تخفيض  
التوتر وتعزيز التقدم نحو تسوية عادلة ودائمة في قبرص؛

٣ - يعرب عن تقديره لروح التعاون والنهج البناء  
اللذين أبداهما الجانبان حتى الآن في العمل مع نائب الممثل الخاص  
للأمين العام؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالنظر إلى هدفي  
تعزيز التقدم نحو تسوية عادلة ودائمة وتخفيض التوتر اللذين حددهما  
الأمين العام في مبادرته في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وتعزيزاً  
للمشاركة الجادة التي أبداها الطرفان بالفعل، بالاستمرار في إحراز تقدم  
نحو بلوغ هذين الهدفين، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

٥ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام، بصفة خاصة، أن  
يعمل بشكل مكثف، مع الطرفين في المجالات التالية، آخذاً في الاعتبار  
القرار ١١٧٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨:

(أ) التعهد بالامتناع عن استخدام القوة أو العنف  
أو التهديد استخدامهما كوسيلة لحل مشكلة قبرص؛

انسحاب القوات غير القبرصية، على النحو الوارد في مجموعة الأفكار،  
ويشدد على أهمية تجريد جمهورية قبرص من السلاح في نهاية المطاف  
في إطار تسوية كلية شاملة، ويشجع الأمين العام على مواصلة تعزيز  
الجهود المبذولة في هذا الاتجاه؛

٦ - يؤكد من جديد أن الوضع القائم غير مقبول وأن  
المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى حل سياسي نهائي للمشكلة القبرصية  
لم تخرج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه منذ وقت طويل جداً؛

٧ - يؤكد من جديد موقفه المتمثل في أن التسوية  
القبرصية يجب أن تستند إلى إيجاد دولة لقبرص تتمتع بسيادة وحيدة  
و ذات شخصية دولية وجنسية واحدة، مع صون استقلالها وسلامتها  
الإقليمية، على أن تتألف من طائفتين تتمتعان بالمساواة على الصعيد  
السياسي، على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة،  
وذلك في اتحاد ذي طائفتين وذوي منطقتين، على أن تستبعد هذه  
التسوية أي اتحاد كلي أو جزئي مع أي بلد آخر وأي شكل من  
أشكال التجزئة أو الانفصال؛

٨ - يؤكد تأييده الكامل لمهمة المساعي الحميدة التي  
يقوم بها الأمين العام والجهود التي يبذلها مستشاره الخاص ونائب ممثله  
الخاص لقبرص لكي يجري، عند الاقتضاء، استئناف عملية مستمرة من  
المفاوضات المباشرة الرامية إلى إحراز تسوية شاملة تقوم على أساس  
قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشدد أيضاً على أهمية تضافر  
الجهود للعمل مع الأمين العام من أجل تحقيق تلك الغاية؛

٩ - يطلب مرة أخرى إلى زعماء الطائفتين أن يلتزموا  
بعملية المفاوضات هذه، وأن يتعاونوا بنشاط وبشكل بناء مع الأمين  
العام ومستشاره الخاص، ونائب ممثله الخاص، وأن يستأنفوا الحوار  
المباشر عند الاقتضاء، ويبحث جميع الدول على تقديم دعمها الكامل  
لهذه الجهود؛

١٠ - يرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها قوة الأمم  
المتحدة لحفظ السلام في قبرص من أجل تنفيذ ولايتها الإنسانية فيما  
يتعلق بالقبارصة اليونانيين والموارنة الذين يعيشون في الجزء الشمالي  
من الجزيرة، والقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي منها،  
على النحو المذكور في تقرير الأمين العام؛

١١ - يرحب أيضاً باستئناف أعمال اللجنة المعنية  
بالأشخاص المفقودين ويدعو إلى أن يجري دون تأخير تنفيذ الاتفاق  
المعلق بالأشخاص المفقودين المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

١٢ - يكرر الإعراب عن تأييده لجهود الأمم المتحدة  
وغيرها من الجهات المعنية لتشجيع تنظيم أنشطة تجمع بين الطائفتين  
من أجل بناء التعاون والثقة والاحترام المتبادل بينهما؛

المتقابلة على طول خطوط المواجهة يزيد من احتمال وقوع حوادث أخطر. وشدد على أن أفضل سبيل لمنع الحوادث هو من خلال إنفاذ انضباط صارم على طول خطوط وقف إطلاق النار والتعاون بفعالية مع القوة على أساس المبادئ والممارسات الراسخة. ومن شأن اتخاذ القوة مجموعة من التدابير التي ترمي إلى تخفيف حدة التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار أن يساهم في استتباب الوضع. كما أن من شأن إقامة اتصال مباشر بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في الجزيرة أن يؤثر إيجابيا في المناخ السائد. وخلص الأمين العام إلى أنه في ظل الظروف الحالية، يظل وجود القوة أمرا لا غنى عنه للحفاظ على وقف إطلاق النار بين الجانبين. ولذلك أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية القوة لفترة أخرى، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وعملا بالقرار ١٢١٨ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص<sup>(٢٤)</sup>. وقال الأمين العام في تقريره إن نائبة ممثله الخاص واصلت اجتماعاتها مع كلا الزعيمين القبرصيين. ومع أن فحوى تلك "المحادثات المكوكية" ظلت سرية، فإن تلك المحادثات أعادت تأكيد أهمية مسألة المساواة السياسية. بيد أن الجانب القبرصي التركي يدعي أن جوانب أخرى للحالة تجعل القبارصة الأتراك في وضع غير مؤات وتقصو الالتزام بالمساواة السياسية. وقال الأمين العام إن القتال لم يتجدد بين الجانبين طوال الـ ٢٥ عاما الماضية رغم النزاع الذي طال أمده ورغم التوتر المستمر، غير أن عدم التوصل إلى تسوية يظل مصدرا لعدم الاستقرار وللتوتر، ولا كسب يتحقق لأي من الجانبين من الانتظار أكثر من ذلك. ومن شأن التوصل إلى حل وسط بشأن المسائل الأساسية المتبقية وهي الأمن؛

(ب) وضع عملية تدريجية تستهدف الحد من مستوى جميع القوات والأسلحة في قبرص ثم تخفيضه بعد ذلك إلى حد كبير؛

(ج) تنفيذ مجموعة التدابير المتعلقة بقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، الرامية إلى تخفيض التوتر على طول خطوط وقف إطلاق النار، والالتزام بالدخول في مناقشات مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بغية التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن مزيد من الإجراءات المحددة لتخفيض التوتر، بما في ذلك إزالة الألغام على طول المنطقة العازلة؛

(د) إحراز المزيد من التقدم في مجال تخفيض التوتر؛

(هـ) بذل جهود لتحقيق تقدم كبير في الجوانب الأساسية لتسوية شاملة لقبرص؛

(و) اتخاذ تدابير أخرى لبناء الثقة والتعاون بين الطرفين؛

٦ - يدعو الطرفين إلى إظهار امتثالهما للأهداف الواردة في الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه بالتعاون الكامل مع الأمين العام؛

٧ - يطلب أيضا إلى الأمين العام إبقاء مجلس الأمن على اطلاع بالتقدم المحرز في هذه المبادرة؛

٨ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

المقرر المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠١٨): القراران ١٢٥٠ (١٩٩٩) و ١٢٥١ (١٩٩٩)

في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، يتناول التطورات التي حدثت في الفترة من ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ويستكمل سجل أنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص<sup>(٢٣)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أن الحالة على طول خطوط وقف إطلاق النار ظلت هادئة وأن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص واصلت استجابتها السريعة للحوادث التي تقع بين الجانبين. وقد كانت هذه الحوادث بسيطة في معظمها، غير أن تزايد ممارسة السلوك الاستفزازي من قبل أفراد القوات



٢ - يؤكد تأييده التام لبعثة المساعي الحميدة التي  
يضطلع بها الأمين العام، حسبما قرر مجلس الأمن، وفي هذا السياق  
لجهود الأمين العام وممثله الخاص؛

٣ - يكرر تأييده لمبادرة الأمين العام المعلنة في  
٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، في إطار بعثة المساعي الحميدة التي يضطلع  
بها، بهدف الحد من التوتر والتشجيع على إحراز تقدم نحو تسوية  
عادلة دائمة في قبرص؛

٤ - يلاحظ استمرار المناقشات بين الممثل الخاص  
للأمين العام والجانبين، ويحث الجانبين على المشاركة بطريقة بناءة؛

٥ - يعرب عن اعتقاده بأن للجانبين كليهما شواغل مشروعة  
ينبغي تناولها من خلال مفاوضات شاملة تغطي جميع المسائل ذات الصلة؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام، وفقا للقرارات ذات الصلة  
الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن يدعو زعمي  
الجانبين إلى إجراء مفاوضات في خريف عام ١٩٩٩؛

٧ - يدعو الزعيمين، في هذا السياق، إلى تقديم كامل  
دعمهما لهذه المفاوضات الشاملة، التي سوف تجرى برعاية الأمين  
العام، وأن يلتزما بالمبادئ التالية:

- عدم وضع شروط مسبقة؛
- طرح جميع المسائل على طاولة المفاوضات؛
- الالتزام، بنية حسنة، بمواصلة التفاوض إلى أن يتم التوصل  
إلى تسوية؛
- إيلاء الاعتبار الكامل لقرارات الأمم المتحدة والمعاهدات  
ذات الصلة؛

٨ - يطلب إلى الجانبين في قبرص، بما في ذلك السلطات  
العسكرية في كلا الجانبين، أن يعملوا بصورة بناءة مع الأمين العام  
ومثله الخاص لتهيئة جو إيجابي في الجزيرة بمهد الطريق لإجراء  
مفاوضات في خريف عام ١٩٩٩؛

٩ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يبقى مجلس الأمن  
على علم بالتقدم الذي يحرز نحو تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريرا إلى  
المجلس بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛

١٠ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار الثاني<sup>(٢٦)</sup> للتصويت  
واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٥١ (١٩٩٩)،  
وفي ما يلي نصه:

وتوزيع السلطات؛ والملكية؛ والأراضي، أن يزيح العقبات  
المتبقية أمام تسوية سلمية. غير أنه من الضروري أن تعالج  
هذه المسائل الأساسية دون شروط مسبقة وبطريقة عملية  
واقعية مباشرة في مفاوضات شاملة. وعلى ضوء ما تقدم،  
ورهنًا بإرشادات المجلس، أبدى الأمين العام استعداداه لدعوة  
كلا الزعيمين لاستئناف الحوار المباشر بدون مزيد من  
التأخير وبدون شروط مسبقة وبروح من التوافق والتعاون.

وفي الجلسة ٤٠١٨، المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه  
١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في  
مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام  
في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس  
(غامبيا) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرارين كانا  
قد أعدا في أثناء مشاورات المجلس السابقة.

وبعد ذلك طُرح مشروع القرار الأول<sup>(٢٥)</sup> للتصويت  
واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٥٠ (١٩٩٩)، وفي  
ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص، ولا سيما  
القرار ١٢١٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،  
وإذ يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء عدم إحراز تقدم  
نحو تسوية سياسة شاملة بشأن قبرص،

وإذ يقدر بيان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الروسي،  
وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان المؤرخ  
٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الداعي إلى إجراء مفاوضات شاملة في  
خريف عام ١٩٩٩ برعاية الأمين العام،

١ - يعرب عن تقديره لتقرير الأمين العام عن بعثة  
المساعي الحميدة التي يضطلع بها في قبرص، المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه  
١٩٩٩؛

## إن مجلس الأمن،

إذ يوحى بتقرير الأمين العام المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت على أنه من الضروري، نظرا للظروف السائدة في الجزيرة، إبقاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

وإذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة بشأن قبرص، ولا سيما القراران ١٢١٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ١٢١٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ يدعو مرة أخرى جميع الدول إلى احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وإذ يطلب إليها، وإلى الأطراف المعنية أيضا، الامتناع عن القيام بأي عمل قد يمس السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية المذكورة، والامتناع كذلك عن القيام بأي محاولة لتقسيم الجزيرة أو لتوحيدها مع أي بلد آخر،

وإذ يلاحظ أن الحالة على طول خطوط وقف إطلاق النار مستقرة أساسا، وإن كان يعرب عن بالغ قلقه من تزايد سلوك كلا الجانبين مسلكا استفزازيا على طول خطوط وقف إطلاق النار، الأمر الذي يزيد من احتمال وقوع حوادث أخطر،

وإذ يذكّر الأطراف بأن مجموعة التدابير المتخذة من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص كانت ترمي إلى الحد من الحوادث والتوترات، دون التأثير على أمن أي من الجانبين،

وإذ يكرر الإعراب عن الحاجة إلى إحراز تقدم بشأن تسوية سياسية شاملة،

١ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة أخرى تنتهي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩؛

٢ - يذكّر كلا الجانبين بالتزامهما التي تقضي بـمنع أي عنف موجه ضد أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وبالتعاون الكامل مع هذه القوة وبكفالة حريتها الكاملة في التنقل؛

٣ - يدعو السلطات العسكرية في كلا الجانبين إلى الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوترات، بما في ذلك أعمال الاستفزاز في حوار المنطقة العازلة؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام وممثلته الخاص أن يواصل العمل بصورة مكثفة مع كلا الجانبين بغية الوصول إلى اتفاق مبكر بشأن مزيد من الخطوات المحددة لتقليل من التوتر، آخذين في الاعتبار الكامل قرار المجلس ١٢١٨ (١٩٩٨) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨؛

٥ - يدعو كلا الجانبين إلى اتخاذ تدابير تبني الثقة والتعاون، والحد من التوتر بين الجانبين، بما في ذلك إزالة الألغام على طول المنطقة العازلة؛

٦ - يحث الجانب القبرصي اليوناني على تنفيذ مجموعة تدابير قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام ويشجع تلك القوة على مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق تنفيذ كلا الجانبين لمجموعة التدابير تنفيذا سريعا؛

٧ - يكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار المستويات المفرطة للقوات العسكرية والأسلحة في جمهورية قبرص، ووتيرة زيادتها والارتقاء بمستواها وتحديثها، بما في ذلك إدخال أي من الجانبين منظومات أسلحة متطورة، وعدم إحراز تقدم نحو إجراء أي خفض هام في عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، الأمر الذي يهدد بزيادة التوتر في الجزيرة وفي المنطقة على حد سواء ويعقد الجهود المبذولة للتفاوض بشأن تسوية سياسية شاملة؛

٨ - يدعو جميع المعنيين إلى الالتزام بتخفيض الإنفاق الدفاعي، وتخفيض عدد القوات الأجنبية في جمهورية قبرص، وبالشروع في عملية تتكون من مراحل وترمي إلى الحد من التقليل بنسبة كبيرة من مستوى كل القوات والأسلحة في جمهورية قبرص كخطوة أولى نحو سحب القوات غير القبرصية على نحو ما هو مذكور في مجموعة الأفكار للمساعدة على إعادة الثقة بين الطرفين، ويؤكد على أهمية تجريد جمهورية قبرص من الطابع العسكري في نهاية المطاف باعتباره هدفا في سياق تسوية شاملة كاملة، ويرحب في هذا السياق بأية خطوات قد يتخذها أي طرف للحد من التسليح والقوات، ويشجع الأمين العام على مواصلة بذل الجهود في هذا الاتجاه؛

٩ - يدعو كلا الجانبين إلى الامتناع عن استعمال القوة أو العنف أو التهديد باستعمالهما كوسيلة لتسوية مشكلة قبرص؛

١٠ - يؤكد مرة أخرى أن الوضع الراهن غير مقبول وأن حالة الجمود التي ظلت فيها المفاوضات بشأن الوصول إلى حل سياسي نهائي لمشكلة قبرص قد طال أكثر مما ينبغي؛

١١ - يعيد تأكيد موقفه القائل بأن أية تسوية قبرصية يجب أن تبنى على أساس قيام دولة قبرصية ذات سيادة وشخصية دولية واحدة وجنسية واحدة وذات استقلال وسيادة إقليمية مضمونين، وتضم طائفتين متساويتين سياسيا على النحو المبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في اتحاد بين الطائفتين وبين المنطقتين، وبأن تلك التسوية يجب أن تستبعد اتحاد كل البلد أو جزء منه مع أي بلد آخر أو أي شكل للتقسيم أو الانفصال؛

محدثات عن قرب، في نيويورك يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، تمهيدا لمفاوضات هادفة تفضي إلى تسوية شاملة. وفي ظل الظروف الراهنة، خلص إلى أن وجود القوة في الجزيرة يظل أمرا لا غنى عنه، ولذلك أوصي المجلس بتمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وفي الجلسة ٤٠٨٢، المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه أعضاء المجلس إلى نص مشروع قرار كان قد أُعد في سياق مشاورات المجلس السابقة<sup>(٢٨)</sup>. وبعد ذلك طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٨٣ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ عن عملية الأمم المتحدة في قبرص، ولا سيما مناقشة الأطراف أن تقيّم وتعالج المسألة الإنسانية المتعلقة بالمفقودين بما تستحق من استعجال وجدية،

وإذ يلاحظ أن حكومة قبرص قد وافقت على أنه من الضروري الإبقاء على قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص إلى ما بعد ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وذلك في ضوء الأحوال السائدة في الجزيرة،

- ١ - يؤكد مجدداً جميع قراراته ذات الصلة بشأن قبرص، ولا سيما القرار ١٢٥١ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩؛
- ٢ - يقرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لفترة إضافية تنتهي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛
- ٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول تاريخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛
- ٤ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

١٢ - يرحب بالجهود الجارية التي تبذلها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص بهدف تنفيذ مهمتها الإنسانية فيما يتعلق بالقبارصة اليونانيين والمارونيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة والقبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجزء الجنوبي منها، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام؛

١٣ - يكرر الإعراب عن تأييده لجهود الأمم المتحدة والجهات الأخرى المعنية من أجل العمل على عقد لقاءات بين الطائفتين من أجل بناء التعاون والثقة والاحترام المتبادل بين الطائفتين، ويدعو الزعامة القبرصية التركية إلى استئناف هذه الأنشطة؛

١٤ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٥ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

#### المقرر المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٨٢): القرار ١٢٨٣ (١٩٩٩)

في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن عملية الأمم المتحدة في قبرص يتناول التطورات التي حدثت خلال الفترة من ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ ويستكمل سجل الأنشطة التي قامت بها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص<sup>(٢٧)</sup>. وقال الأمين العام في تقريره إن الحالة ظلت مستقرة على طول خطوط وقف إطلاق النار. وتبقى الحيلولة دون الحوادث متوقفة كلية على الانضباط المفروض على جنود الجانبين وعلى تعاونهم المستمر مع القوة. وذكر كذلك أن الاتصال بين الطائفتين في الجزيرة ظل محدوداً للغاية بسبب القيود التي فرضتها من قبل السلطات القبرصية التركية. وفي الوقت نفسه، واصلت القوة تشجيع الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة، مع مراعاة متطلبات العمليات والمتطلبات الأمنية. وقال الأمين العام، في معرض الإفادة عن مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، إن زعمي الطائفتين القبرصيتين قد وافقا على الشروع في